

د. أحمد صالح علي بافضل

رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية جامعة القرآن والعلوم الإسلامية - اليمن -

asayht@gmail.com

المسؤولية المجتمعية
في إطار الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة المسؤولية المجتمعية الموصلة إلى التنمية المستدامة في ضوء عنصر الفروض الكفائية وكيفية تفعيلها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي. وتهدف الدراسة إلى بيان علاقة المسؤولية المجتمعية بفروض الكفاية وبالتنمية المستدامة، ودراسة كيف يمكن الاستفادة من مفهوم الفروض الكفائية لتحقيق فاعلية للمسؤولية المجتمعية الموصلة للتنمية المستدامة، ومزج هذه العناصر الثلاثة لتقديم رؤية تُسهم في تلبية حاجات المجتمع والتنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: هناك حاجة شديدة للمسؤولية المجتمعية لدى المجتمع والتنمية المستدامة، ومزج المسؤولية المجتمعية بالفروض الكفائية يُعطي فاعلية قصوى ونفعاً كبيراً سواء للمجتمع أو للتنمية المستدامة، والمسؤولية المجتمعة أداة فاعلة ضرورية من أدوات التنمية المستدامة. وخرجت الدراسة بتوصيات منها: السعي لجعل المسؤولية المجتمعية ثقافة عامة، والسعي لنشر الفروض الكفائية، تأطير المسؤولية المجتمعية في التشريعات والخطط والبرامج.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، المسؤولية الاجتماعية، فروض الكفاية، التنمية المستدامة.

The social responsibility that leads to sustainable development in light of the collective duties

Abstract :

The study dealt with social responsibility leading to sustainable development In light of the duty-bearing element And how to activate it.The researcher used the descriptive and analytical method. The study aims to demonstrate the relationship of social responsibility to the duties and sustainable development, And studying how to use the concept of due procedures to achieve effective social responsibility that leads to sustainable development, And combining these three elements to provide a vision that contributes to meeting the needs of society and sustainable development. The study found results, including: There is a strong need for social responsibility in society and sustainable development, And mixing social responsibility with due duties gives maximum effectiveness and great benefit to society and sustainable development. And social responsibility is a necessary effective tool and one of the sustainable development tools. The study came out with recommendations, including: Striving to make social responsibility a general culture, and striving to publish due works, Establishing social responsibility in legislation, plans and programmes.

حتى تتمكن شعوب المعمورة من الوصول إلى الرفاهية المنشودة، والعيش الرغيد لا بد من فاعلية شركاء التنمية، ومنهم القطاع الخاص بمؤسساته وشركاته، فلديها الكثير مما تتطلبه عملية التنمية المستدامة في البلد، وقد أُطِّر دورها المجتمعي فيما أطلق عليه المسؤولية المجتمعية.

فحري بنا أن نقف مع هذه العنصر الفاعل، ولنضف إلى بحثه عنصراً آخر سيزيد تلك المسؤولية المجتمعية عمقاً ونقاء وفاعلية أكثر، وذلكم هو الفروض الكفائية، كل ذلك في سبيل الوصول إلى التنمية المستدامة الحقة.

ونعني بالمسؤولية المجتمعية قيام شركات القطاع الخاص ومؤسساته بخدمة المجتمع والتنمية المستدامة سواء في نشاطها الربحي الاعتيادي، أو في خدمات تطوعية وتبرعات منها.

موضوع الدراسة:

الدراسة تحاول عرض المسؤولية المجتمعية الموصلة إلى التنمية المستدامة في ضوء عنصر الفروض الكفائية.

إشكالية الدراسة:

تظهر مشكلة البحث عبر الأسئلة الآتية:

1. هل هناك أثر للفروض الكفائية في المسؤولية المجتمعية ؟
2. ما مقدار زيادة فاعلية المسؤولية المجتمعية عند مزجها بالفروض الكفائية ؟
3. هل هناك زيادة في فاعلية المسؤولية المجتمعية الموصلة إلى التنمية المستدامة متى ما رُبطت المسؤولية المجتمعية بالفروض الكفائية ؟

هدف الدراسة:

1. بيان علاقة المسؤولية المجتمعية بفروض الكفاية وبالتنمية المستدامة.
2. دراسة كيف يمكن الاستفادة من مفهوم الفروض الكفائية لتحقيق هدفنا وهو إيجاد فاعلية للمسؤولية المجتمعية الموصلة للتنمية المستدامة.
3. مزج هذه العناصر الثلاثة المسؤولية المجتمعية والفروض الكفائية والموصل إليه وهو التنمية المستدامة لتقديم رؤية تُسهم في تلبية حاجات المجتمع والتنمية المستدامة.

مفردات الخطة:

يحتوي البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

التمهيد:

- **المطلب الأول:** المفاهيم.
- **المطلب الثاني:** الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة.
- **المبحث الأول:** تاطير المسؤولية المجتمعية وفقاً للفروض الكفائية.
- **المبحث الثاني:** تفعيل المسؤولية المجتمعية المؤطرة بالفروض الكفائية لتحقيق التنمية المستدامة.
- **المبحث الثالث:** آلية فاعلية المسؤولية المجتمعية المتضمنة عنصر الفروض الكفائية للوصول إلى التنمية المستدامة.

التمهيد:

نتنــاول فيه مطلبــين: مفاهيم البحــث، وخلاصة في كون الفروض الكفائية سـبيل التنمية المســتدامة.

المطلب الأول: مفاهيم البحث:

أولاً: الفروض الكفائية:

عرفهـا النـووي بكونهـا : (أمور كليـة تتعلق بهـا مصالح دينيـة أو دنيويـة لا ينتظـم الأمـر إلا بحصولهـا فيطلب الشــارع تحصيلها)([1]).

ومـن تعريـف السـبكي: (مهـم يقصد حصولـه من غير نظـر بالـذات إلى فاعله)([2]).

فمـن خـلال التعريفـين ففـروض الكفايـة مصالـح مجتمعيـة يُطلـب فعلهـا دون توجيـه تكليـف لأنـاس محدديـن بـل المطلـوب فقـط إقامـة الفعل بتمامـه بما يـؤدي إلى تحقيـق المصالـح المرجـوة([3]).

فكل المصالـح العامة الـتي يحتاجها المجتمـع حاجة مهمة للمجتمـع لا بد مـن توفيرها سـواء في المجـالات الخدمية كالتعليـم والصحـة أو المجـالات الإنتاجيـة كالمزروعات والحبـوب والصناعات الـتي يحتاجها الناس في معاشـهم، أو حتى على المسـتوى العام كإبعاد الأضـرار البيئية وفعل مـا يُمكِّن البلـد من النهـوض والتقدم والحمايـة وهكذا. ويختلف الفـرض الكفائي عن فرض العـين ففرض العين يوجـه التكليـف على كل واحـد مثل الصلـوات الخمس، وسـد حاجة الأسـرة من راعيها.

وكل الفـروض الكفائيـة قـد تتحـول إلى فـروض أعيان في حـالات منهـا؛ انحصـار إمكانيـة الفعـل في أشـخاص معينـين، ومنها أمـر الحاكم لأشـخاص معينـين بفعلها فتتحـول إلى فـرض عين عليهـم([4]).

ثانياً: التنمية المستدامة:

ظهـر مصطلح التنميـة المسـتدامة في ثمانينيـات القرن الماضي.

ومن تعريفاتها:

كـون التنميـة المسـتدامة (التنمية التي تلـبي احتياجات الجيل الحاضـر، دون التضحية أو الإضـرار بقدرة الأجيال القادمـة على تلبيـة احتياجاتها)([5]).

وعرفهـا مجلـس حكومـات اسـتراليا بأنها: (اسـتخدام مـوارد المجتمع، وصيانتها، وتعزيزهـا حتى يمكن المحافظة علـى العمليـات الإيكولوجيـة الـتى تعتمد عليهـا الحياة وحـتى يمكن النهـوض بنوعيـة الحياة الشـاملة الآن وفي المستقبل)([6]).

وأبرز مجالاتها: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

ثالثاً: مفهوم المسؤولية المجتمعية:

عـرف البنـك الـدولي المسـؤولية المجتمعيـة بكونهـا: (الـتزام أصحـاب النشـاطات التجاريـة بالإسـهام في التنمية المسـتدامة مـن خلال العمل مـع المجتمع المحلي، بهدف تحسـين مسـتوى معيشـة أفراد المجتمع بأسلوب يخـدم الاقتصاد ويخـدم التنميـة في آن واحـد».)([7]).

---

(1) النووي، يحيى بن شرف. (1412هـ-1992-م). روضة الطالبين وعمدة المفتين (10 / 217). ط 3. المكتب الإسلامي. بيروت. لبنان.

(2) في كتابه جمع الجوامع مع حاشية العطار على شرح الجلال المحلي عليه (1/ 236) . دار الكتب العلمية. بيروت.

(3) يُنظر للتوسع وزيادة الإيضاح: بافضل، أحمد صالح علي. (1435هـ ـ 2014م). الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة ص 8ـ9. ط 1. إدارة البحوث والدراسات الإسلامية. قطر.

(4) يُنظر في الحالات: بافضل: أحمد صالح علي، الفروض الكفائية ص 237 ـ 240.

(5) من تقرير اللجنة التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين والذي عرف بتقرير بروندتلاند ؛ ينظر في : الغامدي، عبد الله جمعان. «التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية». عن حماية البيئة متاح بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي http://iefpedia.com/arab/?p=202...

(6) وقد ورد تعريفه سنة عام 1992م ، عنه : مقال مفهوم التنمية المستدامة بموقع بيئتي التوعوي http://monenvironnement.ahlamontada.com/spa/Ad-min/5081440/15

(7) بوسنة، 2019 ، صفحة 182: عنه: دارسة تأثير تبني المسؤولية المجتمعية على أداء شركة الاتصالات السعودية (STC) باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC) ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، عدد 2، ص 88، ديسمبر 2021م.

وعرفت منظمة الأيزو المسؤولية المجتمعية؛ بأنها: (الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات)([1]).

وعرفت أيضاً بكونها (تعبر عن مسئولية أي مؤسسة عن تأثير قراراتها و أنشطتها على المجتمع و البيئة من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية ويتسم بالتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع ويضع في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية مع القوانين المطبقة و المعايير الدولية للسلوك خلال علاقاتها، ووضع الاعتبار للاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والهيكلي بالإضافة إلي الإختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية)([2]).

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا أن نحدد مفهومنا للمسؤولية المجتمعية بأنها: مساهمة مؤسسات القطاع الخاص والشركات في تنمية المجتمع وسد احتياجاته عبر التزامهم بالمساهمة التطوعية في التنمية المستدامة، وتلبية حاجة المجتمع، ضمن أعمالهم الاعتيادية المستمرة، وبحيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وقائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون، مع صبغ أعمالها الربحية الاعتيادية بحيث تُساهم في سير المجتمع ونهوضه بطريقة ملاءمة ومتناسبة مع متطلباته فمن عناصر البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية توفير منتجات تلبي احتياجات المجتمع([3]).

وفلسفة المسؤولية المجتمعية يرجع إلى (إحداث تكامل بين الأهداف الاجتماعية و الأهداف الاقتصادية كاستجابة للضغوط، وأيضا كإطار يُمكِّنها من منع وإدارة المخاطر و احترام البيئة و المجتمع، مما يجعلها أمام تحدي تحقيق الأداء الاقتصادي من أجل إرضاء المساهمين من جهة، والتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا لصالح المجتمع ككل من جهة أخرى، أي تحقيق أداء شامل و متوازن)([4]).

مصطلحات مقاربة: المسؤولية الاجتماعية:

يظهر تقارب المصطلحين بل (الملاحظ أن هناك خلطاً بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفهوم المسؤولية المجتمعية، حيث نجد أن جل الباحثين والدارسين لا يهمهم أي من المصطلحين عليهم أن يستعملوا حسب كل ظرف وحالة)([5]).

ومن تعريفات المسؤولية الاجتماعية كونها : (نظرية أخلاقية ، بأن أي كيان، سواء كان منظمة أو فرداً، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل. وأيضاً هي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد و النظام البيئي (أو النظام الإكولوجي) والاجتماعي .)([6]).

وعلى هذا قد تكون المسؤولية الاجتماعية أوسع لتشمل الأفراد والمؤسسات، بينما تقتصر المسؤولية المجتمعية على الشركات والمؤسسات.

---

(1) مقال المسؤولية المجتمعية ودورها في التقدم والنهوض https://2u.pw/OYEoM .

(2) رضوان، مريم عوض. (أغسطس 2017م). «شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية. المركز الديمقراطي العربي. مقال على هذا الرابط https://democraticac.de/?p=48246

(3) يُنظر مقال: وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان. (يوليو 2019م). «تحسين التشريعات والإجراءات للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات». مقال على هذ الرابط https://2u.pw/F9SI

(4) جعدي، شريفة. وقماري، مريم. «دراسة تأثير تبني المسؤولية المجتمعية على أداء شركة الاتصالات السعودية (STC) باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC)». مجلة التنمية الاقتصادية. ص 86.

(5) بورزيق، خيرة . (16 فبراير. 2020م). «الفرق بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية». مقال على هذا الرابط https://csrsa.net/post/1343l

(6) مقال: مفهوم المسؤولية الاجتماعية، على هذا الرابط: https://2u.pw/r5Yu0

كما أن هناك اتجاهاً آخر يستعمل المسؤولية الاجتماعية بصورة أوسع لتشمل القطاع الخاص والحكومي ([1]). وليس هناك مشاحة في الاصطلاح فكل من المصطلحين يحمل معان رئيسة في المصطلح الآخر، ومن ثم نجد الكثير يستعملون المصطلحين للدلالة على نفس المسمى وهو إفادة المجتمع بالخير والنفع والعطاء وعدم إلحاق الضرر به، وإن كنا ـ هنا ـ نقصر مفهوم المسؤولية المجتمعية في الشركات والمؤسسات الربحية.

المطلب الثاني: الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة:

من خلال تعريفنا للفروض الكفائية بكونها الأعمال المطلوبة لسد حاجات المجتمع العامة والخاصة التي لا يتمكن أصحابها من فعلها، ومن خلال تعريفنا للتنمية المستدامة بكونها نقل المجتمع والدولة إلى الرشد والرفاهية وتوفير متطلبات العيش وطموحات الأمة. من خلال كل ذلك يتبين أن الفروض الكفائية هي طريق موصل إلى التنمية المستدامة، فهي آلية الوصول إلى ذلك، حيث إن كل ما نعلم أنه يوصلنا إلى التنمية المستدامة يُعَد فرضاً ومطلوبا باعتباره فرض كفاية.

ويمكننا إيضاح ذلك في العناصر الآتية:

1. الفروض الكفائية هي مصالح ومهمات دنيوية ودينية مطلوب فعلها، والتنمية المستدامة هي كذلك مهمات مطلوب فعلها.
2. التنمية المستدامة في سيرها العام هي أعمال عامة مطلوب فعلها على المستوى الوطني العام، وليس الشخصي وهذا مما يندرج تحت الفروض الكفائية.
3. الشواهد التطبيقية في سير الإسلام في عصره الأول، والأمثلة التي ذكرها علماء الإسلام تبين بجلاء أن التنمية المستدامة ما هي إلا فرع يُطلب فعله وفقا لنظام الفروض الكفائية.
4. الفروض الكفائية توصلنا إلى التنمية المستدامة،

فالفروض الكفائية ما هي إلا إطار يحتوي على أفعال الإنسان المثمرة للنفع العام الذي يحتاجه المجتمع وهي التنمية المستدامة، فإذا ما قمنا بفروض الكفايات نكون قد حققنا التنمية المستدامة، وللتمثيل: المطلوب الاقتصادي للتنمية المستدامة كالتصنيع لتلبية احتياجات البلد وتوفير السلع، كلها فرض كفاية وهكذا في المطلوب البيئي، والمطلوب الصحي، والمطلوب الصناعي.

المبحث الأول: تأطير المسؤولية المجتمعية وفقاً للفروض الكفائية:

من خلال تعريفنا للمسؤولية المجتمعية يتبين تضمنها لثلاثة أمور؛ أولها: الأعمال التطوعية الخدمية، والتبرعات التي تقدمها خدمة للمجتمع وصولا إلى التنمية المستدامة، والأمر الثاني: المساهمة في سير المجتمع ونهوضه بطريقة ملاءمة ومتناسبة مع متطلباته، وثالثها: تنبهها لتجنب إحداث سلبيات أو أضرار بالمجتمع عبر آثار الأعمال التي تقوم بها.
ويبدو ظاهراً أن الجانب الأول له تعلق بالفروض الكفائية لأن الفروض الكفائية هي واجبات مطلوب فعلها، ومنها بالطبع المجال الاقتصادي من الجانب الثاني: حيث يطلب توفير حاجات المجتمع مع قصد الربحية للفاعل، وليس منها الجانب الثالث إذ أن ما يُطلب تركه فذاك جانب آخر، فلنتناول تلك العلاقة بالجانبين الأول والثاني في مطلبين؛ أولهما: الأعمال التطوعية الخدمية التي تقدمها خدمة للمجتمع وصولا إلى التنمية المستدامة. والثاني: فعل الأعمال ـ الربحية الاعتيادية ـ التي تسهم في سير المجتمع ونهوضه بطريقة ملاءمة ومتناسبة مع متطلباته.

المطلب الأول: الأعمال التطوعية الخدمية التي تقدمها المؤسسات خدمة للمجتمع وصولا إلى التنمية المستدامة:

نبين ذلك عبر ثلاث نقاط؛ أولها: في كون هذا العنصر من المسؤولية المجتمعية، ثم في أنه يندرج ضمن الفروض الكفائية، وثالثها: فيما سيضيفه كون عنصر المسؤولية هذا ضمن الفروض الكفائية.

(1) يُنظر: مؤسسة أعمال الموسوعة. (1416هـ ـ 1996م). الموسوعة العربية العالمية (1/ 331). ط 1. الرياض. السعودية.

أولاً: كون خدمات الشركات وأعمالها التطوعية تندرج ضمن المسؤولية المجتمعية:

من أهم عناصر المسؤولية المجتمعية قيام المؤسسات والشركات بتقديم تبرعات وخدمات تطوعية مجانية خدمة لعائلات أفرادها وخدمة للمجتمع عامة، ولتحقيق التنمية المستدامة.

فقد جاء في تعريف مؤسسة العمل الدولية: بأن المسؤولية المجتمعية: «هي المبادرات الطوعية، التي تقوم بها المؤسسات، علاوة على ما عليها من التزامات قانونية. وهي طريقة تستطيع أن تنظر بها أية مؤسسة في تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات تكملة للوائح الحكومية، أو السياسة المجتمعية، وليست بديلاً عنهما » ([1]).

ففي هذا التعريف بيان بُعد الطوعية في فعل المسؤولية المجتمعية.

وجاء في تعريف البنك الدولي بيان بعد كون هذا العمل غير الأعمال الاعتيادية للمؤسسة وهي الربحية، ومن ثَمَّ كان من الأعمال التطوعية، فمن تعريف البنك الدولي للمسؤولية المجتمعية كونها « التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل؛ لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في آن واحد تكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة » ([2]).

وبهذا يتبين أن هذا العنصر وهو تقديم المؤسسات والشركات خدمات وتبرعات طوعية مجانية هو من صميم المسؤولية المجتمعية بل وأبرز مفرداتها.

ثانياً: اندراج خدمات الشركات وأعمالها التطوعية ضمن الفروض الكفائية:

الفروض الكفائية تعني سد حاجة المجتمع، فيما لم يتمكن المكلف أفراداً، أو حكومات من القيام به. والقيام بذلك السد وفعل الحاجات يتطلب أفعالاً، ويتطلب أيضاً دفعاً مالياً وغيره من المساعدات لهذه الأفعال من باب المشاركة التكاملية، وكل ذلك يدخل في الفروض الكفائية، يقول الشاطبي: (قد يصح أن يقال: إنه واجب على الجميع على وجه من التجوز؛ لأن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة؛ فهم مطلوبون بسدها على الجملة؛ فبعضهم هو قادر عليها مباشرة، وذلك من كان أهلا لها، والباقون وإن لم يقدروا عليها – قادرون على إقامة القادرين، فمن كان قادرا على الولاية؛ فهو مطلوب بإقامتها، ومن لا يقدر عليها؛ مطلوب بأمر آخر، وهو إقامة ذلك القادر وإجباره على القيام بها؛ فالقادر إذا مطلوب بإقامة الفرض، وغير القادر مطلوب بتقديم ذلك القادر؛ إذ لا يتوصل إلى قيام القادر إلا بالإقامة من باب ما لا يتم الواجب إلا به)([3]).

وفي الإسلام لا يقتصر دفع المال بدون مقابل فقط على الزكاة بل يجب الدفع في غير ذلك عند الحاجة الضرورية، ففي الحديث يقول النبي -صلى الله عليه وسلم- «إن في المال لحقا سوى الزكاة»([4]).

وفي حديث آخر بيان لبعض المسؤوليات التي تُعطَى ومنها (-في ما يقدمه مالك الإبل للمجتمع- إطراق فحلها، وإعارة دلوها، ومنيحتها، وحلبها على الماء) ([5]).

ومن أمثلة هذه الخدمات والتبرعات المجتمعية التي ذكرها شراح الحديث فكاك أسير وإطعام مضطر وإنقاذ محترم، وقد ذكرها المناوي ثم علق عليها بقوله (فهذه حقوق واجبة)([6]).

(1) المسؤولية المجتمعية ودورها في التقدم والنهوض، مقال على هذا الرابط https://2u.pw/OYEoM

(2) العامري، طه عبد الله. (2021/08/18م). «المسؤولية المجتمعية.. مفهومها.. تطبيقها وعلاقتها بالتقييس » مقال على هذا الرابط https://gsomagazine.com/the-social-responsibility-its-concept-its-application-and-its-relationship-to-standardization/

(3) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1417هـ - 1997م). الموافقات (1/ 283 – 284). ط 1. دار ابن عفان.

(4) الترمذي، محمد بن عيسى.(1395 هـ- 1975م).السنن (3/ 39)، حديث رقم 659، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر.

(5) رواه مسلم مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. صحيح مسلم (2/ 685)، رقم (988)، باب إثم مانع الزكاة. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

(6) المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1408هـ - 1988م). التيسير بشرح الجامع الصغير (1/ 327). ط 1. مكتبة الإمام الشافعي. الرياض.

بل حكى الجويني الاتفاق على وجوب بذل الأموال في فروض الكفاية، قال رحمه الله: (وكذلك اتفقوا كافة على وجوب بذل الأموال في تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات)(1).

والخلاصة فالتبرعات النقدية أو العينية، والخدمات المجانية التي تقدمها المؤسسات والشركات تدخل ضمن الفروض الكفائية لأنها تغطي حاجة مهمة في المجتمع، وتسد ثغرات فيه وذلك لب الفرض الكفائي.

ثالثاً: ما سيضيفه كون عنصر المسؤولية هذا ضمن الفروض الكفائية:

تقديم المساعدات العينية والنقدية، وتقديم الخدمات المجانية من قبل مؤسسات وشركات القطاع الخاص لا شك أن فيه نفعاً غير أنه عند امتزاجه وصبغه بالفروض الكفائية ستُضاف إليه أبعادٌ أخرى تجعله أكثر نفعاً وأعمق تأثيراً، ومن هذه الأبعاد نورد الآتي.

1. القدسية العبادية: لا شك أن العامل بالمسؤولية الاجتماعية إذا استشعر أن ذلك أمر شرعي، وأنه تعبدٌ لله -جل وعلا- فسينتج عنه أمور عديدة نافعة منها: الحرص على الصدق في الأداء وليس مجرد التخلص، ومنها النظر غير المتكبر للمستفيدين.
2. التركيز على الحاجة وليس مجرد البذل والرعاية والإعانة: ففرض الكفاية هي مصالح مجتمعية موجودة فعلا في المجتمع.
3. كون هذه الحاجة أو المصلحة التي ستقوم الشركات والمؤسسات بسدها في التبرعات والأعمال المجانية لا بد أن تكون مهمة يحتاج إليها وليست من الرفاهيات العامة؛ فليس كل مصلحة عامة تُعد من فروض الكفايات بل المصلحة التي تؤثر في انتظام الحياة؛ يقول الشاطبي: (فروض الكفايات .. الأمور التي شرعت عامة لمصالح عامة إذا فرض عدمها أو ترك الناس لها انخرم النظام (2).
4. تمام الفعل ففرض الكفاية لا بد فيه من تمامه: يقول العز بن عبد السلام - معللا بقاء الفرضية -: (لأن مصلحته لم تحصل بعد)(3).

حيث إن الفرض الكفائي يبقى وجوبه إلى تحقق المصلحة من الأمر به، قال الزركشي: (فإن علة السقوط بالحقيقة هي انتفاء علة الوجوب)(4).

المطلب الثاني: فعل الأعمال الربحية الاعتيادية التي تسهم في سير المجتمع ونهوضه بطريقة ملاءمة ومتناسبة مع متطلباته:

يدخل ضمن الفروض الكفائية بعض أبعاد المسؤولية المجتمعية مثل البعد الاقتصادي: حيث إن على المؤسسات المساهمة في توفير منتجات تلبي احتياجات المجتمع (5).

وبالطبع يشمل ذلك الإصلاح الداخلي للمؤسسة حتى تكون فاعلة منتجة للمطلوب المجتمعي(6)

ونبين ذلك عبر ثلاث نقاط:

أولاً: كون الأعمال الربحية التي تسهم في المجتمع تندرج ضمن المسؤولية المجتمعية:

جاء في تعريف منظمة الأيزو للمسؤولية المجتمعية؛ بأنها: (الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات)(7).

فهي تقوم بأعمالها الاعتيادية لكنها تراعي جانب النفع المجتمعي وعدم الضرر العام بالمجتمع.

---

(1) الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (1401هـ). غياث الأمم والتياث الظلم ص259. ط2. مكتبة إمام الحرمين.

(2) الشاطبي , الموافقات (2/ 305).

(3) عبد السلام، عز الدين عبد العزيز. قواعد الأحكام في مصالح الأنام (1/ 51). مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.

(4) الزركشي، محمد بن مهادر. (1414هـ - 1994م). البحر المحيط في أصول الفقه (1/ 324). ط 1. دار الكتبي.

(5) يُنظر مقال: وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان. يوليو 2019م. «تحسين التشريعات والإجراءات للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات». مقال على هذ الرابط https//2u.pw/F9SI

(6) وهو ما يندرج تحت مسمى مواطنة الشركات، يُنظر: علواني، محمد. (1 أكتوبر. 2019م). مواطنة الشركات. بيئات اقتصادية مواتية!. مقال على هذا الرابط https،//2u.pw/0bH4u

(7)المسؤولية المجتمعية ودورها في التقدم والنهوض، مقال عل هذا الرابط https://2u.pw/OYEoM .

ثانيـاً: انـدراج الأعمـال الربحية الـتي تسـهم في المجتمع ضمـن الفـروض الكفائية:

يقـرر فقهـاء الإسـلام أن كل الأعمـال والاحتياجـات المجتمعيـة يجـب أن يقـوم بعـض النـاس بهـا. .

وقـد مثـل الشـيخ عليـش المالكي لمـا يجعل فرض كفايـة ومـا لا يجعـل مـن المصالـح فقـال: (الصنائـع (المهمـة) الـتي لا يسـتقيم صلاح معـاش النـاس إلا بها كخياطـة وحياكـة وغـزل وبنـاء وبيـع لا غيرهـا كقصر قمـاش ونقـش) ([1]).

وممـا ذكر في المجال الاقتصادي مـن الأعمال الاعتيادية الربحيـة التي هي فروض كفاية: سـد حاجة المسـلمين بل وغير المسـلمين ([2])، والصنائع والحـرف ([3]) ، ويدخل فيها الخدمـات الطبية، والزراعـة ([4]) ، وإعانـة المحتاج للمال ولو كان من أهـل الذمة ([5]).

ثالثـاً: ما سـيضيفه كـون عنصر المسـؤولية هـذا ضمن الفـروض الكفائية:

1. القدسـية: فرغـم أن المقصـد هـو الربح لكـن لها أجر باعتبـار كـون فعلهـا تلبيـة لواجـب شـرعي وهـو الفرضيـة الكفائيـة.
2. الإتقان لكونها عبادة وتشريع ديني.
3. عدم انحيازها لجهة سـواء من أهل البلـد أو من غيرهم كاللا جئـين ـ مثلاً ـ ولو كان غير مسـلم فوجوب فرض الكفاية يشـمل سد حاجة غير المسـلم أيضاً ـ مع كونه فـرض كفاية، يقـول زكريا الأنصاري: (وعلى الموسـر إذا اختـل بيـت المال) ولم تـف الصدقـات الواجبة بسـد حاجـات المسـلمين والذميـين والمسـتأمنين (المواسـاة) لهم (بإطعام الجائع وسـتر العاري) منهم ونحوهما) ([6]).
4. إبقـاء الربحية والكسـب مـع التعبد والرضـا الديني، فلا يمنـع الربح.
5. من فـروض الكفايات ـ هنـا ـ أيضا ـ إصلاح أي فسـاد مـالي أو انحراف إداري مضـر، وهذا يفيد المؤسسـات والشـركات في إبعـاد الفسـاد فيهـا وذلـك ينـدرج الفـروض الكفائيـة، مـن بـاب إنـكار المنكـر وعدم السـكوت عليه طبعـاً بالطريقة الملائمة وبالوسـيلة الحكيمـة، ومن ثم تسـتمر المؤسسـة أو الشـركة في العطـاء بإصـلاح الفسـاد الطـارئ ولا تنحـه فرصة التمكن والتوسـع الي يؤثر على مقـدار الإنتاج أو نوعه بـل قد يؤثـر على بقـاء تلك المؤسسـة أو الشـركة.

المبحــث الثانــي: تفعيـل المسـؤولية المجتمعيـة المؤطرة بالفـروض الكفائيـة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة:

قدمنـا أن هنـاك جانبـين مـن المسـؤولية المجتمعيـة يمتزجـان مع الفـروض الكفائيـة وهما: تقديـم الأعمال المجانيـة، والتبرعـات، والثـاني الإتقـان وأداء الأعمـال الاعتياديـة الربحيـة بأعلـى مـا يمكن مـن كفـاءة ونفع ومراعـاة لمتطلبـات حالـة البلد.

وكلا الجانبـين يُعـدان من عناصـر التنمية المسـتدامة، فكيف يمكننـا تفعيلهما للوصـول إلى المبتغى وهو التنمية المسـتدامة فغرضنا في هذا المبحـث ـ إذن ـ هو الوصول إلى تنمية مسـتدامة عبر تفعيل المسـؤولية المجتمعية المؤطرة بالفـروض الكفائية، فلنـبرز ذلك عبر منحيـين؛ نبين أولاً دور المسـؤولية المجتمعيـة ـ من غير النظـر لبعد الفروض الكفائيـة ـ في سـير التنميـة المسـتدامة، ثم نبـين فاعلية هذه المسـؤولية مـع وجود نظـره إلى الفـروض الكفائية؛ وذلك عـبر مطلبين.

(1) عليش، محمد بن أحمد . (1409 هـ - 1989م). منح الجليل (1 / 711). دار الفكر. بيروت. لبنان.
، وقصر الثياب تليينها أكثر يُنظر: الأزدي، محمد بن الحسن. 1987م. جمهرة اللغة (2/ 743). ط 1. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان، ولا شك أن تليين الثياب قد يصير حاجة مهمة ملحة كما يبدو في عصرنا بدرجة مختلفة بين البيئات، فيصير مطلوبا حينئذٍ.

(2) فيشمل سد حاجة الكفار , ينظر : العاصمي ، عبد الرحمن بن محمّد . (1397 ه)ـ حاشية الروض المربع (7/ 435). ط1, وعليش, منح الجليل (3/ 138).

(3) الدردير، أحمد بن محمد. الشرح الكبير (2/174). دار الفكر. بيروت. لبنان.

(4) النووي. روضة الطالبين وعمدة المفتين (10/223).

(5) الزركشي، بدر الدين محمد. (1405 هـ– 1985م). المنثور في القواعد الفقهية (3/ 37). ط 3. وزارة الأوقاف الكويتية. الكويت.

(6) الأنصاري ، زكريا بن محمد. أسنى المطالب في شرح روض الطالب (4 / 181). ط 1. دار الكتاب الإسلامي.

المطلب الأول: فاعلية المسؤولية المجتمعية في التنمية المستدامة:

لا بد للقائمين على التنمية المستدامة من الاستفادة من هذا العنصر النافع - المسؤولية المجتمعية - في تعزيز التنمية المستدامة، فهي تُعطي التنمية عددا من المستلزمات الضرورية لقيامها تامة حقة، كما أنها سبيل لتوجيه الإنسان لدوره في التنمية المستدامة.وعلى سبيل المثال فالمسؤولية المجتمعية في الجامعات (تسعى أيضًا إلى تثقيف مجتمع الجامعة نحو أخلاقيات التنمية المستدامة) [1].

ومن هذه المزايا والمنافع نورد الآتي.

أولاً: المسؤولية المجتمعية تمثل أحد شركاء التنمية وهو القطاع الخاص:

دور المؤسسات والشركات الاعتيادي الربح العادي، وذلكم هو القطاع الخاص، وهو ركن أساس من أركان التنمية وأحد شركاء التنمية الثلاثة: الدولة، القطاع الخاص الربحي غير الرسمي، والقطاع غير الربحي وغير الرسمي كمنظمات المجتمع المدني.

ومن ثَم فالمسؤولية المجتمعية لدى هذه المؤسسات والشركات، هو الآلية التي تتم بها مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة.

وهذا يندرج ضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وهو « عقد الشراكات »، وجاء في توضيح هذا الهدف (لا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلّا من خلال العمل مع بعضنا البعض، وهذا يعني تكاتف الحكومات والشركات والأفراد. حدّدت الأمم المتحدة أهدافاً تتعلّق بالتمويل والتكنولوجيا والتجارة للمساعدة في تحقيق خطتها الطموحة) [2].

فالقطاع الخاص إذن له دور في الدفع بالتنمية المستدامة.

ثانياً: التمويل:

التمويل يعني (الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها) [3]، والتمويل شرط ضروري لقيام التنمية المستدامة، فلا عمل بغير مال، وهناك موارد عدة لتمويل التنمية المستدامة؛ ويمكن للمؤسسات تأطير المسؤولية المجتمعية المشاركة بأنماط؛ منها:

النمط الأول: التبرعات:

قد تؤَدَّى المسؤولية المجتمعية عبر تبرعات مالية نقدية أو عينية من قبل المؤسسات والشركات.

النمط الثاني التمويل الربحي:

كذلك فللمؤسسات وبالأخص البنوك دور فاعل في تمويل المشروع مع طلبها الأرباح عبر صيغ التمويل المختلفة، وهذا يُعدُّ من أعمال المسؤولية المجتمعية فهو يلبي حاجة مجتمعية.

ثالثاً: القيام بمشاريع عملية في الواقع:

قد تؤدَّى المسؤولية المجتمعية عبر برامج ونشاطات ومشاريع تطوعية تتبرع بها المؤسسات والشركات للمجتمع والبلد، سواء كانت هذه المشاريع المجانية من نفس مجال عمل هذه المؤسسات أو من غيره. وكل ذلك يصب في منحى التنمية المستدامة.

رابعاً: القيام بخدمات نافعة للمجتمع:

مما تشمله المسؤولية المجتمعية قيام مؤسسات الخدمات كالتعليم والصحة، والطاقة وغيرها بتقديم خدمات، مجانية، كما أنه مطلوب منها انتظام أعمالها الربحية الاعتيادية لتلبى الحاجات المجتمعية باستدامة.

خامساً: المسؤولية المجتمعية تقوي الشركات التي هي أحد شركاء التنمية:

لا يمكن أن تقوم تنمية مستدامة حقيقة بغير وجود شركات ومؤسسات ربحية قوية، وفي فعل المسؤولية المجتمعية تقوية لها.

فالمسؤولية المجتمعية تفيد تنمية البلد في تقوية الشركات والمؤسسات العاملة (فالشركات التي تتبنى الفلسفة الخاصة بمواطنة الشركات تجني عدة مكاسب؛ منها: تحسين سمعتها في السوق، تجنب المخاطر بأكبر قدر ممكن، زيادة ولاء العملاء، والأهم من ذلك هو جلب الأرباح ومراكمة الثروات.

(1) شاهين: محمد أحمد، المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية ص 5.

(2) يُنظر: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGS) على هذا الرابط https://efqm.org/ar/efqm-lens-series/un-sdgs/

(3) الحاج، طارق. (1422هـ ـ2002م). مبادئ التمويل ص 21. ط 1. دار صفاء. عمان. الأردن.

و إن أهداف الشركات الآن لم تعد مقتصرة على مجرد تحقيق الربح، وإنما باتت تسعى إلى الكثير من الأهداف طويلة الأمد، وإلى أن تكون أكثر اندماجًا في المجتمع؛ من أجل توفير أكبر قدر من الخدمات له، وتاليًا تحقيق الأرباح ومراكمة رءوس الأموال من خلال عمليات الاندماج الاجتماعية.) ([1]).

بل وتُسهم المسؤولية المجتمعية كعامل في بقاء مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وبقاؤها مهم جدا في استقرار الوضع الاقتصادي الضروري للتنمية المستدامة، فـ (ناهيك عن أن ذيوع وانتشار الحركات الاجتماعية /الاقتصادية المناهضة للعولمة، وميكانيزمات السوق الحر، وضعت المسؤولية الاجتماعية في قلب النقاشات المجتمعية، ولفتت أنظار أصحاب الشركات إلى أن الأمر ليس منصبًا على جلب الربح فحسب، بل ثمة دور اجتماعي يتعين على هذه الشركات أن تلعبه إن هي أرادت البقاء والاستمرار.)([2]).

وتأتي أهمية أخرى للمسؤولية المجتمعية في التنمية المستدامة كونها أداة القطاع الخاص، وقد (أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة ،إذ أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بإلاء هموم المجتمع والبيئة اهتماما كافياً، والأخذ بعين الاعتبار ثلاثية أضلاع التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة)([3]).

المطلب الثاني: فاعلية المسؤولية المجتمعية المتضمنة بعد الفروض الكفائية الموصلة إلى التنمية المستدامة:

ما قدمنا من امتيازات وفوائد تجنيها التنمية المستدامة من عنصر المسؤولية المجتمعية، كيف سيكون وضعها لو صبغت هذه المسؤولية المجتمعية بصبغة الفروض الكفائية ؟

لا شك أن عامل الفروض الكفائية يُعطي المسؤولية المجتمعية أبعاداً سامقة، وتأثيرات عميقة([4])، ومن ثم سيكون الأثر في التنمية المستدامة، ومن ذلك نورد الآتي:

أولا: القدسية:

فروض الكفاية مطلب ديني وهذا يجعل القائم بالفعل مستحضراً للتعبد، وسيصير السير نحو التنمية المستدامة بالمسؤولية المجتمعية ذا قدسية وتعبد وطاعة تهفو إليه قلوب القائمين، وتتجشم الصعوبات، بل ويتم العمل بأريحية.

وما أحسن تعليق العقاد على مقولة ماركس "الدين أفيون الشعوب" بقوله: (فالشعور بالمسؤولية والمسكرات نقيضان، وما من دين إلا وهو يوقظ في نفس المتدين شعورًا حاضرًا بالمسئولية في السر والعلانية، ويجعله على حذرٍ من مقارفة الذنوب بينه وبين ضميره، ويوحي إلى الفقراء والأغنياء على السواء أنهم لن يستحقوا أجر السماء بغير عمل، وغير جزاء)([5]).

ثانياً: الإتقان:

مع استشعار التعبد يأتي تلقائياً الإتقان، وتأتي الجدية في الأداء.

ثالثاً: الإتمام:

لا يكون المكلف قد أدى الفرض الكفائي إلا إذا حقق الغرض، والعلة منه، وهو توفير حاجة البلد والمجتمع فلا يتم الفرض الكفائي إلا بإكماله فلا نقص.

رابعاً: التكامل:

يسعى كل واحد للتكامل حتى يؤدى الفرض، والمسؤولية المجتمعية التي تريد الوصول إلى التنمية المستدامة تستلزم وجود تخصصات عدة، فضلا عن تعدد الجهات وزوايا العمل من كلٍّ منها.

(1) علواني: علواني، محمد. (1 أكتوبر. 2019م). مواطنة الشركات. بيئات اقتصادية مواتية!. مقال على هذا الرابط https،//2u.pw/0bH4u .

(2) المرجع السابق.

(3) المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية الاقتصادية، مقال على ها الرابط https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/198706

عن: http://hragab.elaphblog.com/posts.aspx?U=2108&A=19829 حسين رجب. نشرت فى 14 ديسمبر 2010م.

(4) كما أشرنا قدمنا في المبحث الأول.

(5) العقاد، عباس محمود. (2014م). أفيون الشعوب ص 7. مؤسسة هنداوي. المملكة المتحدة.

فيتم التكامل، وتتلافى الزيادة غير المطلوبة في التخصص، وهذا من أسس فروض الكفاية؛ قال الغزالي - عن الفروض الكفائية - (.. فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي)([1]).

خامساً: الزخم الشعبي للفعل المطلوب مهما كان:
بسبب الوعي بكون ذلك دينياً، يتم التداعي لفعله من كل من لديه قدرة، فضلاً عن كون أداء فرض الكفاية يستلزم دوائر من القادرين في أمكنتهم، وتتوسع دائرة الطلب بحسب الحاجة للأداء؛ يقول ابن عابدين - عن أداء أحد فروض الكفاية -: (فإن عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يليهم ، حتى يفترض هذا التدريج على كل المسلمين شرقاً وغرباً)([2]) .
فالمطلوب الكفائي لا يتحدد المكلفون بل بحسب الحاجة ولو بلغوا ما بلغوا فالمهم تحقيق الغرض، وبالطبع مع الموازنة مع بقية التكاليف.

سادساً: عدم اقتصار النفع على فئة سواء من أهل البلد أو من غيرهم كاللاجئين - مثلاً - ولو كان غير مسلم؛ فوجوب فرض الكفاية يشمل سد حاجة غير المسلم أيضاً - مع كون الفعل فرض كفاية،
يقول زكريا الأنصاري: (وعلى الموسر إذا اختل بيت المال) ولم تف الصدقات الواجبة بسد حاجات المسلمين والذميين والمستأمنين (المواساة) لهم (بإطعام الجائع وستر العاري) منهم ونحوهما)([3]).
فإطعام الجائع وستر العاري أمثلة للحاجة المجتمعية، ولذا قال رحمه الله ونحوهما، وتتجدد بالحاجات الطبع في كل عصر وصوب.

سابعاً: ستجعل المسؤولية المجتمعية ثقافة عامة:
وبالتالي سيندرج عمل الجميع؛ لأنه تكليفٌ على كل مسلم، وفقا لذلك في السير نحو التنمية المستدامة.
ثامناً: يجعل مجال المسؤولية المجتمعية في التنمية منصباً على هدف التنمية الرئيس وهو الإنسان، وليس مجرد العمران، أو النهوض بالماديات، فالإنسان هو أداة التنمية وغايتها([4])، وإغفال الإنسان للأسف عامل ماثل في الثقافة الغربية الموجهة فعلياً للسير التنموي.
يقول العالم الفرنسي كاريل: (لقد تقدمت علوم الحياة ببطء أكثر مما تقدمت علوم الجماد)([5]).

المبحث الثالث: آلية فاعلية المسؤولية المجتمعية المتضمنة عنصر الفروض الكفائية للوصول إلى التنمية المستدامة :
حتى تجد هذه التنظيرات العامة المذكورة في الدراسة طريقها إلى الواقع العملي في الحياة بتطبيق المسؤولية المجتمعة المتضمنة لفروض الكفايات وصولا إلى التنمية المستدامة، نحاول في هذا اللمبحث للمقاربة والواقعية صياغة عدد من السياسات التي يمكن اتخاذها مع اقتراح بعض الإجراءات على كل سياسة منها.
ونعني بالسياسات القواعد والمبادئ التي تتخذها جهة ما([6])، ونحن نوردها - هنا - للاستفادة من هذا العنصر وتفعيله ليعود بالنفع على أهداف هذه الجهة.
وهذه الجهات - في موضوعنا المسؤولية المجتمعية - هي شركاء التنمية الثلاثة؛ وهم: القطاع الخاص وهي المؤسسات والشركات القائمة بالمسؤولية المجتمعية، والدولة، ومنظمات المجتمع المدني أو القطاع غير الرسمي غير الربحي.
وأما الإجراءات فنعني بها كيف سيتم تنفيذ هذه السياسات.

(1) الغزّالي، محمد بن محمد. إحياء علوم الدين (2 / 94). دار المعرفة. بيروت. لبنان.
(2) ابن عابدين. محمد أمين بن عمر. (1412هـ ـ 1992م). رد المحتار على الدر المختار(6 / 156). ط 2. دار الفكر. بيروت. لبنان.
(3) الأنصاري : زكريا بن محمد , أسنى المطالب في شرح روض الطالب (4 / 181). وقد تقدم ذكره.
(4) ينظر للتعمق: بحث: رحالي، حجيلة. وخالفة، رفيقة. "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية" بحث على هذا الرابط
https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf
(5) كاريل، ألكسيس. الإنسان ذلك المجهول ص 11. "عادل شفيق". الدار القومية.
(6) فمن معاني إطلاقات السياسات كونها (مبادئ معتمدة تُتخذ الإجراءات بناءً عليها) عمر، أحمد مختار. (1429هـ – 2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة (2/ 1134. عالم الكتب. القاهرة. مصر.

ونُذكر بأن هذه السياسات والإجراءات مقترحات ليست مستوعبة ولكنها ممكنة التطبيق، ويمكن التفكير فيما يماثلها، وكذلك عند التنزيل على حالة معينة يمكن اختيار الملائم سواء من السياسات، أو من الإجراءات.

المطلب الأول: سياسات مؤسسات وشركات القطاع الخاص فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية(1):

1. جعل المسؤولية المجتمعية جزءاً من استراتيجية المؤسسة أو الشركة.

ومن إجراءات هذه السياسة:

- تضمين المسؤولية المجتمعية في الاستراتيجية.

2. جعل المسؤولية المجتمعية ضمن أعمال وتصرفات المؤسسة الاعتيادية:

ومن إجراءات هذه السياسة:

- تضمين المسؤولية المجتمعية في الخطط والمتابعات.
- تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن بنود الموازنة.
- البحث عن شراكات وتنسيقيات مع الشركات والمؤسسات الأخرى.

3. تفعيل أعمالها وقيامها بالمسؤولية المجتمعية في أوساط المجتمع والبلد:

ومن إجراءات هذه السياسة:

- عمل دراسات للحاجات المجتمعية.
- التواصل المستمر مع الجهات الحكومية عند إعداد خطة المشروعات والأعمال المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.
- عمل دراسات ميدانية لقياس مدى الفائدة وسد الثغرات بعد العمل، وكيفية تجويد المقدم وتحسينه.

4. الاهتمام بالكوادر البشرية، وعائلاتهم، بالأولوية (2)

ومن إجراءات هذه السياسة:

- إقرار لائحة واضحة في الدعم المتعلق بالتعليم والصحة والإكراميات.

5. المبادرة من قبل المدراء في فعل المسؤولية المجتمعية.

ومن إجراءات هذه السياسة:

- إمكانية تقديم تبرعات وأعمال من قبل المدير بحسب العرف العام(3).

المطلب الثاني: سياسات الدولة فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية:

1. العمل على إيجاد تشريعات واضحة في تشريع المسؤولية المجتمعية على الشركات والمؤسسات الربحية:

ومن إجراءات هذه السياسة:

- اقتراح تشريع قانون إلى البرلمان.
- إقرار لائحة واضحة ومفصلة لوزارة الشؤون الاجتماعية بشأن المسؤولية المجتمعية.

2. تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الشركات والمؤسسات:

ومن إجراءات هذه السياسة:

- متابعة الشركات والمؤسسات في مدى تقديمها للخدمة المجتمعية.
- تقديم دراسات لمواطن أعمال مقترحة لمساعدة الشركات والمؤسسات في أداء المسؤولية المجتمعية بدقة (4).
- إيجاد وعي لدى الشركات والمؤسسات بمدى فائدة تفعيل المسؤولية الاجتماعية لها.
- تقديم حوافز للشركات الرائدة في المسؤولية المجتمعية.

---

(1) للإثراء تُنظر: مقترحات لحالة في دراسة الحاجي، سميرة حسن. (ديسمبر 2017م). «رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر. العدد (176الجزء الثاني). ص 599 ـ 602.

(2) تُنظر للتفصيل دراسة: مرزق: عبدالله، وعبد القادر: دبون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية، ومما جاء فيها: (للمؤسسة مسؤولية اجتماعية والتزام تجاه مواردها البشرية أثناء أدائهم للخدمة، ومن أمثلة ذلك : توفير الظروف المناسب لأداء العمل وكذا تحقيق العدالة الوظيفية وتوفير فرص التدريب والتكوين لتنمية مهاراتهم) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية: جامعة زيان عاشور، الجلفة: الجزائر، العدد 6، ص 179.

(3) وقد أشار أحد أساتذة القانون التجاري لى صحة ذلك التصرف من المدير وهو د.عبد الرحمن عبد الله شملان فقال: (أما التبرعات فالأصل عدم جوازها إلا في حدود ما يجري به لعرف للأعمال الخيرية والاجتماعية، وطبقاً لما اتفق عليه الشركاء، ولما نص عليه في عقد الشركة) الموجز في مبادئ القانون التجاري وأحكام الشركات التجارية ص 144، 1437هـ ـ 2016م..

(4) ومن شواهد ذلك توجيه النبي ـ صلى الله عليه وسلم للمسلمين في حاجة مجتمعية فعن عثمان ـ رضي الله عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة» رواه الترمذي، السنن الترمذي (5/ 627)، رقم 3703، أبواب المناقب.

- تكليف الوزارة المختصة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية بمتابعة الشركات والمؤسسات لتقديم ذ لك .
- إنشاء تنسيقيات بين الشركات والمؤسسات من قبل الوزارة المختصة.

3. الاستفادة من القوانين والأعراف الموجودة لحمل المؤسسات والشركات على تفعيل المسؤولية المجتمعية :

ومن إجراءات هذه السياسة :

- متابعة الشركات والمؤسسات ذات الطبيعة الخاصة في المسؤولية المجتمعية مثل شركات التنقيب عن البترول ومسؤولياتها.

4. جعل المسؤولية المجتمعية ثقافة مجتمعية.

ومن إجراءات هذه السياسة :

- التوجيه بجعل المسؤولية المجتمعية ضمن أهداف المناهج الدراسية.
- التوجيه بجعل المسؤولية المجتمعية ضمن أهداف الإعلام والثقافة الموجهة للمجتمع.
- توجيه الوزارات المعنية بالتوجيه الديني بطرق موضوع المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر دينية.

5. تفعيل دور المسؤولية المجتمعية في التنمية المستدامة للبلد .

ومن إجراءات هذه السياسة :

- تقديم دراسات عن الحاجات المجتمعية للتنمية المستدامة للشركات والمؤسسات الخاصة.

المطلب الثالث: سياسات منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية:

1. تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى شركات القطاع الخاص ومؤسساته.

ومن إجراءات هذه السياسة :

- تقديم التوعية للمؤسسات والشركات بأهمية المسؤولية المجتمعية، وفائدتها للمؤسسة نفسها، عبر إقامة الملتقيات والورش والمنتديات.
- إيجاد صيغ للتحفيز مثل الجوائز على الريادة والمشروعات المتميزة ونحوها.

2. تفعيل دور المسؤولية المجتمعية في التنمية المستدامة للبلد .

ومن إجراءات هذه السياسة :

- تقديم دراسات عن الحاجات المجتمعية للتنمية المستدامة للشركات والمؤسسات الخاصة.

3. توجيه المجتمع لتعزيز أداء المسؤولية المجتمعية.

ومن إجراءات هذه السياسة :

- تنمية شعور أفراد المجتمع بتلك الصفة السامية (1) .
- استغلال منابر الخطاب، ووسائل الإعلام والثقافة في التوعية بالمسؤولية المجتمعية.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

1. هناك حاجة شديدة للمسؤولية المجتمعية لدى المجتمع والتنمية المستدامة، ظهرت من خلال العجز الظاهر في المجتمع، ومن الأدوار والوظائف الممكن القيام بها من قبل القطاع الخاص نحو ا لمجتمع .
2. مزج المسؤولية المجتمعية بالفروض الكفائية يُعطي فاعلية قصوى ونفعاً كبيراً سواء للمجتمع أو للتنمية المستدامة.
3. المسؤولية المجتمعة أداة فاعلة ضرورية من أدوات التنمية المستدامة، لما لها من دور في التمويل، ثم في رفد التنمية بمتطلباتها من الإمكانات المادية.
4. هناك إمكانية لصياغة عدد من السياسات والإجراءات الفاعلة للوصول إلى مسؤولية مجتمعية فاعلة وموصلة إلى التنمية المستدامة.

وأوصى الباحث بالآتي:

1. السعي لجعل المسؤولية المجتمعية ثقافة عامة.
2. السعي لنشر مفهوم الفروض الكفائية.
3. تأطير المسؤولية المجتمعية في التشريعات والخطط والبرامج لدى الدول والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
4. تبني الحكومات لهذه الخصيصة - المسؤولية المجتمعية - بشكل جاد ومحوري.

(1) يُنظر في هذه القضية كمثال كتاب تنمية الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع، بافضل: أحمد صالح علي، ط 1، المكتبة الحضرمية، 1441 هـ ـ 2021م.

مراجع البحث:

1. ابـن عابدين. محمـد أمين بن عمـر. (1412هـ- 1992م). رد المحتار على الـدر المختـار. ط 2. دار الفكر. بيروت. لبنان.
2. الأزدي، محمد بن الحسن. 1987م. جمهرة اللغة. ط 1. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان.
3. الأنصاري ، زكريا بن محمد. أسنى المطالب في شرح روض الطالب. ط 1. دار الكتاب الإسلامي.
4. «أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGS)» على هذا الرابط https://efqm.org/ar/efqm-lens-series/un-sdgs/
5. بافضـل، أحمـد صالح علـي. (1435هـ-2014م).الفـروض الكفائية سـبيل التنميـة المسـتدامة. ط 1. إدارة البحـوث والدراسـات الإسـلامية. قطر.
6. بورزيـق، خيرة . (16 فبرايـر 2020م). «الفرق بين مفهوم المسـؤولية الاجتماعية والمسـؤولية المجتمعية». مقال على هذا الرابـط https://csrsa.net/post/1343
7. وحدة تحليل السياسـة العامة وحقوق الإنسـان التابعة لمؤسسـة ماعت للسـلام والتنمية وحقوق الإنسان. يوليو 2019م. «تحسـين التشـريعات والإجراءات للنهوض بالمسـؤولية الاجتماعية للشـركات». مقال على هذ الرابط https://2u.pw/F9SI
8. الترمذي، محمد بن عيسى. (1395 هـ - 1975م).السنن. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر.
9. جعدي، شـريفة. وقماري، مريم. «دارسـة تأثيرتبني المسـؤولية المجتمعية على أداء شـركة الاتصالات السعودية (STC) باسـتخدام بطاقة الأداء المتوازن المسـتدام (SBSC)». مجلة التنمية الاقتصادية.
10. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (1401هـ). غياث الأمم والتياث الظلم. ط2. مكتبة إمام الحرمين.
11. الحاج، طارق. (1422هـ-2002م). مبادئ التمويل. ط 1. دار صفاء. عمان. الأردن.
12. الحاجي، سـميرة حسن. (ديسـمبر2017م). «رؤية مقترحة لممارسـة المسـؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلـة كلية التربية. جامعـة الأزهر. العـدد (176الجزء الثاني).
13. الدردير، أحمد بن محمد. الشرح الكبير. دار الفكر. بيروت. لبنان.
14. رحـالي، حجيلـة. وخالفـة، رفيقـة. «التنميـة من مفهـوم تنميـة الاقتصـاد إلى مفهـوم تنمية» بحـث على هذا الرابط https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf.
15. رضوان، مريم عوض. (أغسـطس 2017م). «شـمولية مفهوم المسـؤولية المجتمعية. المركـز الديمقراطى العربي. مقال على هذا الرابـط https://democraticac.de/?p=48246 .
16. الزركشي، محمد بن مهادر. (1414هـ - 1994م). البحر المحيط في أصول الفقه. ط 1. دار الكتبي.
17. الزركـشي، بدر الدين محمـد. (1405 هـ- 1985م). المنثور في القواعـد الفقهية. ط 3. وزارة الأوقـاف الكويتية. الكويت.
18. السـبكي، عبد الوهاب بـن علي. جمع الجوامع. مع حاشـية العطار على شـرح الجـلال المحلي عليـه. دار الكتب العلمية. بـيروت. لبنان.
19. الشاطبي ، إبراهيم بن موسى . (1417هـ - 1997م). الموافقات. ط 1 . دار ابن عفان.
20. العاصمي ، عبد الرحمن بن محمّد . (1397 هـ)ـ حاشية الروض المربع. ط1.
21. العامـري، طه عبد الله. (2021/08/18م). «المسـؤولية المجتمعيـة.. مفهومها.. تطبيقهـا وعلاقتها بالتقييس» مقـال علـى هـذا الرابـط https://gsomagazine.com/the-social-responsibility-its-concept-its-application-and-its-relationship-to-standardization/
22. عبد السلام، عز الدين عبد العزيز. قواعد الأحكام في مصالح الأنام. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.
23. العقاد، عباس محمود. (2014م). أفيون الشعوب. مؤسسة هنداوي. المملكة المتحدة.

24. علواني، محمد. مواطنة الشركات. (1 أكتوبر. 2019م). بيئات اقتصادية مواتية!. مقال على هذا الرابط https://2u.pw/0bH4u
25. عليش، محمد بن أحمد. (1409 هـ – 1989م). منح الجليل. دار الفكر. بيروت. لبنان.
26. عمر، أحمد مختار. (1429هـ – 2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب. القاهرة. مصر.
27. الغامدي، عبد الله جمعان. «التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية». عن حماية البيئة متاح بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي http://iefpedia.com/arab/?p=202..
28. الغزّالي، محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. دار المعرفة. بيروت. لبنان.
29. كاريل، ألكسيس. الإنسان ذلك المجهول. «عادل شفيق». الدار القومية.
30. مرزق، عبدالله. وعبد القادر، دبون. «المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية». مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية: العدد 6. جامعة زيان عاشور. الجلفة، الجزائر.
31. المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية الاقتصادية. مقال على هذا الرابط https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/198706
32. عن http://hragab.elaphblog.com/posts.aspx?U=2108&A=19829 رجب، حسين. نشرت في 14 ديسمبر 2010.
33. المسؤولية المجتمعية ودورها في التقدم والنهوض. على هذا الرابط https://2u.pw/OYEoM
34. مفهوم المسؤولية الاجتماعية. مقال على هذ الرابط https://2u.pw/r5Yu0
35. المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1408هـ – 1988م). التيسير بشرح الجامع الصغير. ط 1. مكتبة الإمام الشافعي. الرياض.
36. مؤسسة أعمال الموسوعة. (1416هـ-1996م). الموسوعة العربية العالمية. ط 1. الرياض. السعودية.
37. النووي، يحيى بن شرف. (1412هـ-1992م). روضة الطالبين وعمدة المفتين. ط 3. المكتب الإسلامي. بيروت. لبنان.
38. النيسابوري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.